

العوامل والعِلل

«الرّوْع على النّحاة»

موفق السراج

يرى النحاة أن الظواهر الاعرابية - أي تغير أواخر الكلم من رفع الى نصب الى جر الى جزم - إنما هي نتيجة تأثير الكلام بعضه في بعض . فسموا الكلمة المؤثرة عاملاً ، والكلمة المتأثرة معمولاً ، والظاهرة الاعرابية الحادثة عملاً . ففي مثل قولنا « لم نسافر » تكون « لم » هي العامل ، و « نسافر » هي المعمول ، والعزم الحاصل على نسافر هو العمل .

لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الاعراب « (٣) » . ونفهم مما تقدم أن العامل - عندهم - هو محدث حركات الاعراب التي تكمن أهميتها في الكلام باعتبارها ابانة عن الوظيفة الذاتية للكلمة ، وبكونها كلمة ذات دلالة خاصة . وقبل أن نناقش هذا الرأي فنثبت أو ننفي ، لا بد من المامة عجلى بأهم تقسيمات العوامل . فالعامل عندهم قسمان :

- ١ - عامل معنوي .
- ٢ - عامل لفظي .

أما الأول فيعمل الرفع في المضارع « لتجرده من النواصب والجوازم ، فالتجرد

ثم أطلقوا فقالوا : ما من ظاهرة اعرابية إلا لها عامل أحدثها (١) ، وقد أعملوه في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية (٢) وعلى أساس هذه النظرية أرسى الخليل قواعد النحو ، ثم توسع فيها تلميذه سيبويه من بعده ، فكانت له عمدة في توزيع أبواب الكتاب . فقد عقب على حديثه عن أنواع الاعراب والبناء للكلمات بقوله :

« وانما ذكرت لك ثمانية مجار ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يحدث منه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي

٢ - متعد الى مفعولين :

أ - أصلهما مبتدأ وخبر وهي أفعال الشك واليقين ، وتسمى أفعال القلوب .

ب - ليس أصلهما مبتدأ وخبراً . ويمكن اكتفاء هذا الفعل بمفعول واحد ولكن ذكر المفعولين أتم للفائدة (٩) .

٣ - متعد الى ثلاثة مفعولين :

هذا أهم ما يتعلق بنصب الأفعال المتعدية لمفعوليها . . . فهل بوسعنا تحديد العوامل في المنصوبات الأخرى كالخبر والتمييز والمفعول المطلق وظروف الزمان والمكان والمفعول له والحال ؟

أما الخبر والتمييز فخاصان لا يعمَّان كل الأفعال ، ألا ترى أنه لا يلزم في كل فعل أن يكون له خبر ككان وعسى وكاد اللواتي لهن أخبار . وكذا التمييز لا يكون في كل فعل ، وجملته أنه اسم ، نكرة ، بمعنى من ، مبين لابهام اسم أو نسبة (١٠) والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم كـ « عشرين درهماً » ، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه كـ « طاب نفساً » و « هو طيب أبوة » (١١) . ولما كان عامله في الأكثر غير متصرف لم يجز فيه التقديم كما جاز في المفعول التقديم والتأخير (١٢) .

أما المنصوبات التي تساوت الأفعال في نصبها فخمسة :

المفعول المطلق ، وعامله اما مصدر مثله نحو قوله تعالى : « فان جهنم جزاؤكم جزاءاً موفوراً » أو ما اشتق من فعل نحو « وكلم الله موسى تكليماً » أو وصف نحو « والصفات صفاً » (١٣) .

والثاني مما تتساوى الأفعال في نصبه ، الظرف ، وهو اسم الزمان أو المكان لأن الفعل

هو عامل الرفع فيه ، فهو الذي أوجب رفعه وهو عامل معنوي ، كما أن العامل في نصبه وجزمه عامل لفظي لأنه ملفوظ « (٤) » .

كما يعمل الرفع في المبتدأ الابتداء . قال سيبويه « واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه - أي الخبر - شيئاً هو هو . . . فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء » (٥) .

أما العامل اللفظي فهو الأصل لأنه الأقوى ، اذ كان محسوساً يدرك بالسمع (٦) ولذا دخل جميع أبواب النحو فمنه : الأفعال ، والحروف ، والأسماء . لكنها ليست متساوية في العمل ، فعلى حين أن الأفعال هي العوامل الأصول ، فان القسمين الآخرين فرعان لها ، لأننا لا نجد فعلاً غير عامل الا الأقل ، لاجراجه عن أصله لمعنى عرض له كما بينوه . وهو ضربان :

لازم : وهو ما رفع فاعله ولم ينفذ الى مفعول . ومتعد : وهو ما تجاوز فاعله فنفذ الى مفعول فنصبه . وذكر مفعوله مع فاعله جائز لا لازم ، ولا واجب ، فنقول على هذا : الرفع في الأفعال عام والنصب فيها خاص (٧) ومجمل القول في المتعدي أنه ثلاثة أقسام :

١ - متعد الى مفعول واحد :

بالجار نحو « غضبت من زيد » أو يتنوع بين التعدي بالجار تارة والتعدي بنفسه أخرى كقوله تعالى : « واشكروا نعمة الله » وقوله : « أن اشكر لي » وقد يتعدى لواحد بنفسه ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار نحو « ففر فاه » بمعنى فتحه ، و « ففر فوه » بمعنى انفتح (٨) .

الأفعال أنها تدل على أزمنة مجردة من الأحداث والأفعال موضوعة للدلالة على الأحداث وعلى أزمنتها المعينة .

ومنها أفعال المقاربة مثل عسى وكاد .
أما عسى فجامدة يرتفع بها الاسم وتفتقر الى خبر منصوب ولا يكون الا مصدراً مقدراً غير مصرح بلفظه وذلك المصدر هو « أن » والفعل . . وقد تستغني به عن الخبر . .

وأما كاد ففعل متصرف ، وهو أشد مطالبة للفعل من « عسى » وأقرب الى الحال منه ، ولهذا استغني عن دخول « أن » في خبره . . وما تبقى منها ما يستعمل استعمال « عسى » ومنها ما يستعمل استعمال « كاد » (١٩) .

ومن تلك الأفعال « نعم وبئس » وما جرى مجراها من الأفعال مما يقتضي مدحاً أو ذماً ، وحكمها في العمل أنها ترفع من الأسماء الظاهرة فاعلين معرفين بالجنسية أو بالاضافة الى ما قارنها ، أو مضميرين مستترين مفسرين بتمييز نحو « بئس للظالمين بدلاً » وقوله : نعم امرأاً هرم ففي كلا الشاهدين ضمير مستتر فاعل ، مفسر لابهامه بالتمييز (٢٠) .

هذا أهم ما يتعلق بالعوامل الأصول . . .
الا أن هناك أسماء تعمل عمل أفعالها ولكنها تتخلف عنها ولا تبلغ منزلتها في العمل ومن هذا القسم اسم الفاعل . ومذهب سيبويه والجمهور أن أسماء الفاعلين لما شابها الأفعال المضارعة عملت حملاً عليها كما أعرب المضارع لمشابهة أسماء الفاعلين ، ولذا منعوا اسم الفاعل من العمل اذا كان يعبر عما مضى (٢١) .

واسم المفعول في العمل كاسم الفاعل في أنه يعمل عمل فعله الجاري عليه فنقول : هذا رجل مضروب أخوه ، فأخوه مرفوع بأنه اسم

لا يصح وقوعه عارياً منهما ، فدل عليهما بمعناه ، وقد تعدى الفعل الى جميع أسماء الزمان لكونها أشبه بالأحداث ولم يتعد من أسماء المكان الا الى ما كان منها مبهماً غير مختص ، مما في الفعل دلالة عليه كالجهاز الست وما أشبهها من ظروف المكان المبهمة (١٤) .

والمفعول له ويكون أبداً مصدراً منصوباً ناصبه فعل من غير لفظه لأن الشيء يتوصل به الى غيره ولا يتوصل به الى نفسه ، ولا يكون كل مصدر بل أكثر ما يقع من المصادر التي هي من أفعال النفوس كالطمع والرجاء (١٥) .

والحال وأصل العامل فيه الفعل أو معناه . والفعل اما متصرف أو جامد ، أما معناه فلفظ مضمن معنى الفعل دون حروفه . ومنه قول الشاعر :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً

فاعمل الحاليين وصاحبهما قوله « كأن » وهو حرف متضمن معنى الفعل « أشبه » دون حروفه . ويتفرع عنهما عوامل أخرى (١٦) .

أما المفعول معه فناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه بوساطة الواو ، والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها ومثل ذلك ما زلت أسير والنيل أي مع (١٧) .

وكذلك العامل في المستثنى فان فيه أقوالاً منها قول سيبويه أن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بوساطة الا (١٨) أي أن ما قبلها يعمل في المستثنى بوساطتها كما في المفعول معه .

ومن الأفعال العاملة ما يستعمل استعمال الأدوات ، والأدوات هي الحروف ، وتختص بأحكام تنفرد بها عن جمهور الأفعال ومن ذلك « كان » وأخواتها . وما يفرقها عن باقي

المختص بأحدهما ٠٠٠ الا أن بعض الحروف قد تكون مختصة وهي غير عاملة ، وعلة ما جاء من هذا الضرب في امتناعه عن العمل أن يتصل بما اختص به اتصالاً شديداً ، حتى يتنزل لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه (٢٩) وهذه ثلاثة :

ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهي الحروف المشبهة بالفعل ٠٠ وقد تدخل عليها « ما » فتكف «ان» وأخواتها عن العمل وتزيل اختصاصها بالأسماء ٠٠

ثم حروف الجزم وأدوات الشرط .

وأخيراً حروف الخفض ٠٠ وكلها معروفة .

وقد يضمّر العامل لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدت الى رفضه ، وذلك نحو (أن) مع الفعل اذا كان جواباً للأمر والنهي ، وتلك الأماكن السبعة ، نحو اذهب فيذهب معك « ولا تفتروا على الله كذباً فسيحكتكم بعداب » وذلك أنهم عوضوا من (أن) الناصبة حرف العطف ، وكذلك قولهم : لا يسعني شيء ويعجز عنك ، وقوله :

نحاول ملكاً أو نموت فنعدّرا

صارت أو الواو فيه عوضاً من (أن) ، وكذلك الواو التي تحذف معها رُب في أكثر الأمر ، نحو قول الراجز :

وقاتم الأعماق خاوي المخترق .

غير أن الجر لرب لا للواو ، كما أن النصب في الفعل انما هو لأن المضمره ، لا للفاء ولا للواو ولا (لاو) .

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره . مصدرأ كان أو غيره ٠٠٠ فالعمل الآن انما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب .

ما لم يسم فاعله كما أنه في يضرب أخوه كذلك (٢٢) وتنصبه به أيضاً ان كان فعله متعدياً كقولك : زيد معطى أبوه درهماً كما تقول يعطى أبوه درهماً .

أما الصفات المشبهة فتعمل الرفع خاصة ولا تنصب مفعولاً فان نصبت فعلى التشبيه بالمفعول لا على المفعول الصريح (٢٣) وانما عملت لأنها شابهت اسم الفاعل بكونها صفة ثننى وتجمع وتؤنث (٢٤) الا أنها فروع على أسماء الفاعلين اذ كانت محمولة عليها انحطت عنها ونقص تصرفها عن تصرف أسماء الفاعلين كما انحطت أسماء الفاعلين عن مرتبة الأفعال فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل (٢٥) وأما المصادر العاملة عمل الأفعال فهي كل مصدر قدر بأن أو ما والفعل وانما عمل المصدر ان كان على هذه الصفة لأنه في معنى الفعل ولفظه متضمن حروف الفعل فجري مجرى اسم الفاعل فعمل عمله (٢٦) .

ومما أعمل عمل الأفعال ألفاظ سميت بها الأفعال أي قامت مقامها ودلت عليها بعملها عملها والفرق بينها وبين مسمياتها من الأفعال أنها وان عملت عملها فانها ليست بصريح أفعال لعدمها التصرف الذي هو خاص بالفعل ، ولذلك نقص تصرفها في معمولها عن تصرف الفعل وانحطت في ذلك عن رتبته (٢٧) وهي على ضربين : ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الأخبار والغلبة للأول وهو ينقسم الى متعد للمأمور وغير متعد له فالمتعدي نحو قولك : عليك زيداً أي : الزمه وغير المتعدي نحو : صه أي اسكت ٠٠٠ وأسماء الأخبار نحو هيهات ذاك أي بعد (٢٨) .

وأما القسم الأخير من العوامل فهو العوامل من الحروف ٠٠٠ والعامل منها ما اختص بالفعل أو الاسم ، والمهمل هو غير

سيبويه ويدعم رأيه هو باستشهاده بقول ابن جني بعد حديثه عن العامل اللفظي والعامل المعنوي :

« فاما في الحقيقة ومحصل الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » (٣٢) *

كما اعترض على تقدير العوامل المحذوفة (٣٣) وليس لمعارض أن يقول بأن النحاة قد أجمعوا على القول بالعامل لأن اجماعهم على القول به ليس حجة (٣٤) واعترض أيضاً على تقدير متعلقات المجرورات (٣٥) وتقدير الضمائر المستترة في المشتقات (٣٦) وفي الأفعال (٣٧) ودعا أيضاً الى الغناء العلل الثواني والثالث (٣٨) *

انه لينتابنا العجب مما احتواه هذا الكتاب بين دفتيه ! فهو لم يبق على أصل من أصول النحو ٠٠ ودعوته الى اسقاط نظرية العامل لا يمكن أن يقبل بها مصيب ٠٠ بل هي دعوة خرقاء ضلت الطريق القويمة ، وانحازت عن السداد ٠٠ أوليس صرح النحو كله قائماً على أساس فكرة العامل ؟ فما دامت الدعوة الى اسقاطها دعوة الى هدم النحو العربي فليس لنا أن نقبلها بأية حال ٠٠ وليس له فيما ذكر ابن جني عن العامل حجة يحتاج بها في تحقيق مراده ٠٠ صحيح أن المتكلم كما ذكر أبو الفتح هو المحدث لتلك المعاني المختلفة الناتجة عن تنوع حركات الاعراب ، الا أنه اتخذ من العوامل وسيلة لاحداث الاعراب الذي هو ابانة لما في نفس المتكلم ، ودليل على المعنى الوظيفي للكلمة « فالوجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ٠ ولهذا سميت الآلات عوامل ٠٠ وثبت أن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة ، نحو قولك : اذا رأيت قادماً :

خيرَ مقدم ، أي قدمت خير مقدم ٠ فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله ، بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه ، ومؤد تأديته (٣٠) *

وبعد فقد تبين لنا من هذا العرض المقتضب للعوامل أن الرأي السائد فيها هو أنها محدثة حركات الاعراب وهذه الحركات سبب تنوع معاني الكلم ٠٠ كما لاحظنا أن فكرة العامل دخلت جميع أبواب النحو ، وأن هذه الأبواب وزعت على أساسها ، فهلا ناقشنا هذه الفكرة فتعرفنا جوانب الصواب فيها ؟ لا بأس لدينا من خلال ما جاء في كتاب « الرد على النحاة » *

لقد ثار ابن مضاء القرطبي (٥١١ هـ - ٥٩٢ هـ) في كتابه هذا على قول النحاة بالعامل ، ولم يلتفت اليه أحد ، ولم يؤبه لرأيه هذا ، وظل كتابه قابلاً في زاوية مظلمة ، الى أن قيّض له الدكتور شوقي في ضيف سنة (١٩٤٧ م) فحققه وقدم له بمقدمة أشاد فيها بهذا الرجل وبكتابه ، ونعمته بالطرفة البديعة !

وكل ما يعيننا منه أنه دعا الى الغناء نظرية العامل ، وحجته في ذلك أنها كانت السبب في تعقيد النحو لما خلفته من تقديرات وتاويلات ، فلهذا رأى أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، وادعى أن رأي سيبويه بيّن الفساد بتوزيعه أبواب كتابه على فكرة العامل لا اعتقاده أن العامل هو محدث الاعراب (٣١) ٠ وقد حاول أن ينقض رأي

المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم
عمدة أو فضلة أو مضافاً إليه العمدة أو
الفضلة ٠٠ (٣٩) ٠

ذكرناه من كلام ابن جنى عن تقدير العوامل
المحذوفة ثبت لما نقول (وانظر الخصائص
٠ (٢٨٤/١)

وإذا كان قد احتج على الغاء العوامل بما
جرته على النحو من التعقيد ، فإن التعقيد
جاء من متأخري النحاة ، اذ بالغوا بأمر العامل
وشعّبوا وجوه القول فيه ، وأسقموا النحو
بمصطلحات المنطق وعلم الكلام ٠٠ « وقد
لا يكون تفسير الأمر صعباً اذا عدنا الى القرن
الرابع فوجدنا جواً زاخراً بالعلوم العربية
والأعجمية ، ورأينا عقلية بلغت من النضج
والخصب مبلغاً عظيماً ، وأدركنا غلبة المنطق
وأساليب الكلام ونفاذها في علوم ذلك
العصر » (٤٠) ٠

وأما ما ذكره من أن اجماع العلماء على
القول بالعامل ليس بحجة فلا يمكن أن يطلق
هكذا ليكون مبرراً لكل ذي نزوة من نزوات
تفكره ٠٠ والا لكانت العلوم فوضى ولأدلى
كل واحد بما يحلو له ٠٠ اننا نعارض اغلاق
أبواب الاجتهاد في مسائل اللغة ، لأننا أحرص
ما نكون على تطورها ومواكبة روح العصر ٠٠
حتى لو خالف المجتهد الجماعة ، ولكننا
« مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح
له بالاقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال
بحثها ، وتقدم نظرها ٠٠٠ الا بعد أن يناهضه
اتقاناً ، ويثابته عرفاناً ، ولا يخلد الى سانح
خاطره ، ولا الى نزوة من نزوات تفكره » (٤١)
وما ابن مضاء في مخالفة الجماعة الا مغلد
لسانح خاطره ، ونزوة تفكره ٠٠ فما عرف
أنه رجل فقه وقضاء أكثر من كونه نحويّاً ٠٠
فلا حجة له ٠

وليس ما وصلت اليه فكرة العامل عند
المتأخرين بمسوخ له أن يدعو الى اسقاطها
وهدها من الأساس ٠٠ فما يهمنّا أنها معتدلة
عند متقدميهم وفي طليعتهم الخليل بن أحمد
الفراهيدي وسيبويه ، واذا أردنا أن نحكم في
مسألة علينا أن نردّها في منبعها ٠

وما دام قد دعا الى الغاء العلل الثواني
والثالث نود أن نبين العلاقة بين نظرية
العوامل وبين « علل النحو » فنقول أولاً انهما
نابعتان كليهما من معين واحد هو العقل
البشري الذي من طبيعته التساؤل عن الأسباب
الكامنة وراء أية ظاهرة مهما كان نوعها ،
وبالتالي طموحه الى تفسيرها واخضاعها
لأحكام منطق ٠ ويبدو لنا أن العلل النحوية
بصورتها البسيطة ، وهي التي يسميها
الزجاجي « العلل التعليمية » قد رافقت في
الأساس نظرية العوامل ، بل هي امتزجت
بها ، حتى يصعب على المرء التمييز بينهما (٤٤)
أما ما آلت اليه نظرية العلة النحوية فيما بعد
فبعيد عن نظرية العوامل ٠ فلم تعد العلة

أما اعتراضه على تقدير العوامل
المحذوفة فليس بشيء بدليل أنهم أجمعوا على
تقدير الفعل المنصوب بأن المضمر بمصدر
وجعلوا له محلاً من الاعراب حسب موقعه من
الكلام ٠٠ وهل نستطيع أن نفسر نصب
(زيداً) في قولنا : (زيداً كلمته) الا على
أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ٠٠٠
وكذلك كلمة (المسكين) مرفوعة في قولنا :
مررت به المسكين الا على أنها خبر لمبتدأ
محذوف تقديره (هو) كما ذكر سيبويه ٠
وماذا نقول في ناصب (خيراً) في قوله تعالى :
(واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً)
سوى أنه فعل محذوف دل عليه السياق ؟ وفيما

هؤلاء ابراهيم مصطفى الذي دعا في كتابه « احياء النحو » الى الغاء نظرية العامل لتوزع أبواب النحو على نمط جديد يسهل للطالب الدرس والفائدة . فلم يزد على ما جاء به ابن مضاء ، ولم يكن حظه بأحسن من سلفه .

ويدهش المرء لموقف الدكتور طه حسين المتناقض من هذه المسألة ، اذ « كيف يكون ابن مضاء هداماً أكثر منه مصلحاً في رأي من يرى في محاولة ابراهيم مصطفى (احياء للنحو) ويصر على أن تحمل هذا الاسم ، كما ذكر في تقديمه لهذا الكتاب » (٤٥) ؟!

وأخيراً ، وبعد أن تبيننا أنواع العوامل من لفظية ومعنوية وعرفنا أن منها الأصول ومنها الفروع ، ودللنا على فساد قول ابن مضاء باسقاط فكرة العامل نقول :

العمل في الحقيقة انما هو للمتكلم لا لغيره ، الا أن العوامل اتخذت وسائل لتنوع المعاني عن طريق تنوع حركات الاعراب . ولا غنى عن هذه الوسيلة للوصول الى الغاية .

موفق السراج

مفتاحاً يتوسله العلم لشرح معضلة استغلق ذهن الطالب دون فهمهما ، بل راحت تتلبس على مر العصور بمفروقات المنطق الفلسفي ومركباته ، حتى ناءت بها كتب النحو واللغة لكثرة ما عملت فيها نفخاً وإطالة . وهذا ما قصدنا اليه حين قلنا بتعقيد « علل النحو » في العصور المتأخرة وبعدها عن العلة في نشأتها الأولى وبالتالي عن نظرية «العوامل» التي هي صنو لها (٤٣) وهذا ما جعل ابن جني أيضاً يرفض العلل الثواني والثالث ويكتفي بالعلة الأولى (٤٤) فلم يكن لابن مضاء سبق القول برفضها .

وليس أدل على خطأ ما جاء به ، كما ذكر الدكتور مازن المبارك، من أن دعوته لم تكن أكثر من صرخة دوت في أواخر القرن السادس الهجري ثم خمدت فلم تترك وراءها من الأثر أكثر مما يتركه النجم الهاوي من ذيل يضيء ثم لا يلبث أن يضمحل .

الا أن الدعوة الى رفض القول بالعوامل لم تخمد تماماً . بل ظهرت من جديد في دعوات وصرخات ناشزة تسترت تحت شعارات مختلفة من « تجديد النحو » أو « احياء » له ، بحجة أن قوالبه القديمة لم تعد مناسبة للاستعمال في عصرنا هذا . وكان في طليعة



□ الحواشي :

- ١ - المحيط في اصوات العربية ونحوها وصرفها ٦٥/٣ .
محمد الأنطاكي .
- ٢ - المدارس النحوية . ص ٣٨ . د . شوقي ضيف .
- ٣ - الكتاب ١٠/١ . سيبويه .
- ٤ - جامع الدروس العربية ١٧٢/١ . مصطفى الغلاييني .
- ٥ - الكتاب ٢٧٨/١ . سيبويه .
- ٦ - المرتجل ص ١١٤ . ابن الخشاب .
- ٧ - المرتجل ص ١١٦ .
- ٨ - شذور الذهب ص ٣٥٦ . ابن هشام .
- ٩ - المرتجل ص ١٥٥ .
- ١٠ - أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ١٠٨/٢ . ابن هشام .
- ١١ - نفسه ١٠٩/٢ .
- ١٢ - المرتجل ص ١٥٨ .
- ١٣ - أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٣٣/٢ .
- ١٤ - المرتجل ص ١٥٧ .
- ١٥ - نفسه ص ١٥٩ .
- ١٦ - أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٩١/٢ - ٩٢ .
- ١٧ - الكتاب ١٧٧/١ .
- ١٨ - شرح المفصل ٧٦/٢ . ابن يمش .
- ١٩ - المرتجل ص ١٢٤ .
- ٢٠ - أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٢٨٣/٢ .
- ٢١ - نفسه ٢٨٣/٢ .
- ٢٢ - الكتاب ٨٧/١ .
- ٢٣ - شرح المفصل ٨٠/٦ .
- ٢٤ - المرتجل ص ٢٣٩ .
- ٢٥ - شرح الكافية ٢٠٥/٢ . رضي الدين الاسترأبادي .
- ٢٦ - شرح المفصل ٨٢/٦ .
- ٢٧ - نفسه ٦٠/٦ .
- ٢٨ - المفصل ص ٦١ . الزمخشري .
- ٢٩ - المرتجل ص ١٦٨ وص ٢٢٧ .
- ٣٠ - الخصائص ٢٦٣/١ - ٢٦٤ . ابن جني .
- ٣١ - الرد على النحاة ص ٨٥ . ابن مضاء القرطبي .
- ٣٢ - الخصائص ١١٠/١ .
- ٣٣ - الرد على النحاة ص ٨٨ .
- ٣٤ - نفسه ص ٩٣ .
- ٣٥ - نفسه ص ٩٩ .
- ٣٦ - نفسه ص ١٠٠ .
- ٣٧ - نفسه ص ١٠٣ .
- ٣٨ - نفسه ص ١٥١ .
- ٣٩ - شرح الكافية ٢٥/١ . رضي الدين الاسترأبادي .
- ٤٠ - النحو العربي ص ٩٨ . د . مازن المياوك .
- ٤١ - الخصائص ١٩٠/١ .
- ٤٢ - تجديد النحو ص ٥٩ . د . عفيف دمشقية .
- ٤٣ - نفسه ص ١٦١ - ١٦٢ .
- ٤٤ - الخصائص ١٧٣/١ .
- ٤٥ - النحو العربي ص ١٥٧ .

